

مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية

مجلة محكمة نصف سنوية من كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة طرابلس



ISSN 3079-7713

عدد 1 - مجلد 19 - 2025

جامعة طرابلس



الناشر

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس

حقوق الطبع والنشر © 2025

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو

نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر

الرقم التسلسلي المعياري الدولي (الانترنت): 3079-7721

الرقم التسلسلي المعياري الدولي (الطباعي): 3079-7713

رقم الاداع القانوني: 2025/310 دار الكتب الوطنية

Copyright © 2025

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in many form or any means, electronic or mechanical, including photocopying recording or by any stored retrieved system, without the permission from the publisher.

ISSN (ONLINE): 3079-7721

ISSN (Print): 3079-7713

Legal Deposit Number: 310/2025

معلومات الاتصال

البريد الإلكتروني: joeps@uot.edu.ly

العنوان: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

رقم الهاتف: +218214625910/+218214630352/+218214630351

ص.ب: 99521

مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

Journal of Economics and Political Science

<http://www.uot.edu.ly/journals/index.php/jeps>

مجلة دورية علمية محكمة نصف سنوية تعنى بنشر الإنتاج العلمي في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية، تصدر مرتين في السنة عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس -ليبيا، تهدف إلى منح الفرصة للباحثين والأكاديميين لنشر إنتاجهم العلمي وفق ضوابط علمية تخضع لمعايير البحث العلمي وتلتزم بقوانين الملكية الفكرية.

أهداف ومجالات المجلة

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنوع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

هيئة التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. عز الدين مصطفى الكور	رئيس تحرير المجلة
د. رضا منصور شيته	مدير تحرير المجلة
أ.د. الطاهر محمد الهميلي	عضو
د. محمد الهاشمي صقر	عضو
أ.د. فاطمة محمد أبو خريص	عضو
أ. سعد سالم خلف الله	عضو
أ. نهلة محمد شرميط	عضو

أعضاء اللجنة العلمية الاستشارية:

أ.د. طارق الهادي العربي	عضو
أ.د. بشير على الكوت	عضو
أ.د. محمد شعبان أبو عين	عضو
أ.د. حنان معمر العباني	عضو
أ.د. مثني عبدالاله ناصر	عضو
أ.د. يوسف عبد الله نجي	عضو

قواعد كتابة الإنتاج العلمي

- 1- يجب ألا يتجاوز الإنتاج العلمي المقدم للنشر (20) صفحة (A4)، متضمنة الملخصين باللغة العربية واللغة الإنجليزية وكذلك قائمة المراجع.
- 2- يكتب عنوان الإنتاج العلمي، واسم البحث، أو الباحثين، والدرجة العلمية والمؤسسة التي ينتهي إليها، وعنوان المراسلة (البريد الإلكتروني)، على صفحة مستقلة قبل صفحات الإنتاج العلمي مع تزويد المجلة برقم الاوركيد (ORCID) للباحث.
- 3- يعد ملخصان للإنتاج العلمي أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا تتجاوز كلمات ل واحد منهما (300) كلمة.
- 4- يلي الملخصين: العربي والإنجليزي، كلمات مفتاحية (Key Words) لا تزيد على خمس كلمات (غير موجودة في عنوان الإنتاج العلمي)، تعبر عن المجالات التي يتناولها الإنتاج العلمي، ويفضل فيها الابتعاد عن الكلمات العامة.
- 5- يكون نوع الخط في المتن للبحوث العربية (sakkalmajalla)، بحجم (14)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (12).
- 6- يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (sakkalmajalla)، بحجم (10)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (9).
- 7- تستخدم الأرقام العربية (1-2-3...) في جميع ثنايا البحث.
- 8- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- 9- تباعد الاسطر مسافة واحدة.
- 10- يراعى في كتابة الإنتاج العلمي عدم إيراد اسم الباحث، أو الباحثين، في المتن صراحة، أو بأي إشارة تكشف عن هويته، أو هوياتهم، وإنما تستخدم لمة (الباحث، أو الباحثين) بدلاً من الاسم، سواء في المتن، أو التوثيق، أو في قائمة المراجع.
- 11- من المهم أن يتم تحضير الملف باستخدام نسخة حديثة (Micro soft)، ومنظمة بتنسيق (Docx).

12- تترج الرسوم البيانية والاشكال التوضيحية في منتصف الصفحة، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية أسفلها (بخط 10).

13- تدرج الجداول في منتصف الصفحة، وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول (بخط 10).

14- لابد من الإشارة إلى المصادر والمراجع أسفل كل شكل أو جدول.

15- يراعى في أسلوب التوثيق داخل المتن وفي قائمة المراجع والمصادر للمراجع باللغتين العربية والإنجليزية أسلوب نظام جمعية علم النفس الأمريكية – (APA 6th) الإصدار السادس (America Psychological Association-6th)، حيث يشار غل المرجع في المتن بد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب التالي (اسم عائلة المؤلف "اللقب"، سنة النشر، رقم الصفحة). أما الترتيب في قائمة المراجع فيكون على النحو التالي: (كنية "المؤلف"، اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبعة)، ولمزيد من معلومات التوثيق ينصح بالرجوع إلى النظام المعتمد بالمجلة (APA-6th).

16- لا تتجاوز نسبة الاقتباس الحرفي لـ (15%) من كل البحث على أن يكون الاقتباس الحرفي مشاراً إليه بعلامتي التنصيص " " .

17- لا يسمح بالاقتباس الحرفي إلا في المواضع التي تتطلب حسب مناهج وطرق وأساليب البحث العلمي المعتمدة.

18- لا يتعدى بأي مرجع مصدره الانترنت إلا في حالة أن تكون امتداده gov أو edu.

19- لا بد أن يكون الإنتاج على شكل فقرات مقسمة النحو التالي:

الأهداف: ويكرقيا الهدف الرئيسي للبحث وسبب اختيار موضوع البحث.

المنهجية: توضح فيها بشكل محدد منهجية البحث للوصول إلى نتائج البحث.

النتائج: تلخص النتائج المتحصل عليها خلال البحث الرئيسية وعدم المبالغة في شرحها.

الخلاصة: تشمل النتائج المتحصل عليها خلال هذا البحث والتركيز على أهم التوصيات المستندة على نتائج البحث

الفهرس

#	الموضوع	رقم الصفحة
1	أثر عدم الاستقرار الأمني على تقلبات سعر صرف العملة المحلية ومحاكاتها بالسوقين الرسمي والسوداء أ.د. يوسف يخلف مسعود د. سامي عمر ساسي	24-1
2	اختبار نموذج السير العشوائي على مؤشر EMAS الإسلامي ببورصة ماليزيا. دراسة تطبيقية على مؤشر EMAS الإسلامي خلال الفترة من 2007 إلى 2018 أ.د. عز الدين مصطفى الكور أ. سراج محمد المرابط	57-25
3	دمج الإيكوفيمينيزم ونظرية الباناري: تحويل نظرية الإدارة لتحقيق الحوكمة البيئية المستدامة في ليبيا د. نجيب مسعود	102-58
4	قياس كفاءة المصارف التجارية باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الليبية للفترة 2010-2019 د. عادل الكاسح إنبيبة	133-103
5	تعزيز المراقبة المالية وإعداد التقارير باستخدام الذكاء الاصطناعي فراس رضا شيته	150-134
6	أثر الأمن السيبراني على متطلبات نظم المعلومات الإدارية (دراسة تطبيقية على جامعة طرابلس) د. إبراهيم الهامي الهادي البكوري	183-151
7	تحليل كفاءة القطاع الزراعي الليبي لتحقيق النمو والاستدامة: دراسة باستخدام DEA لتحديد الاختلالات وفرص التحسين حنان علي محمد العباسي	202-184
8	الموقع الجغرافي وتنوع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي د صابر المهدي على الوحش	227-203

Index

#	Article	Page number
1	The Impact of Security Instability on Local Currency Exchange Rate Fluctuations and Its Simulation in Both Official and Black Markets <i>Yusefyekhieff Sami Sasi</i>	1-24
2	Testing the Random Walk Model on the EMAS Islamic Index of the Malaysian Stock Exchange : An Applied Study on the EMAS Islamic Index from 2007 to 2018 <i>Ezzdin Elkour seraj lemrahet</i>	25-57
3	Integrating Ecofeminism and Panarchy: Transforming Management Theory for Sustainable Environmental Governance in Libya <i>Najeb Masoud</i>	58-102
4	Measuring the Efficiency of Libyan Commercial Banks Using the Data Envelopment Analysis <i>Adel Enpaya</i>	103-133
5	Enhancing Financial Monitoring and Reporting with Artificial Intelligence <i>Feras Shita</i>	134-150
6	(The Impact of Cybersecurity on the Requirements of Management Information Systems: An Applied Study on the University of Tripoli) <i>Ebrelhem elhadi</i>	151-183
7	Analyzing the Efficiency of Libya's Agricultural Sector for Growth and Sustainability : A DEA-Based Study to Identify Inefficiencies and Improvement Opportunities <i>hanan alabasi</i>	184-202
8	Geographical location and diversification of income sources in the Libyan economy <i>Saber alwahsh</i>	203-227



أثر عدم الاستقرار الأمني على تقلبات سعر صرف العملة المحلية ومحاكاتها بالسوقين الرسمي والسوداء

The Impact of Security Instability on Local Currency Exchange Rate Fluctuations and Its Simulation in Both Official and Black Markets

يوسف يخلف مسعود

الأكاديمية الليبية، ليبيا

Yusef.yekchief@academy.edu.ly

سامي عمر ساسي

الهيئة الوطنية للبحث العلمي، ليبيا

SamiSasi509@yahoo.com

Abstract

This study investigates the impact of security factors on the depreciation of the local currency and forecasts its exchange rate in both the official and black markets. The research employs the Johansen cointegration technique to estimate the long-term relationship and the Vector Error Correction Model (VECM) for short-term analysis, utilizing daily data from January 2018 to August 2024. Additionally, the study applies the Triple Exponential Smoothing (DES, ESE, H-W without seasonality, H-W Additive Seasonal, and H-W Multiplicative Seasonal) method to forecast the period from mid-August 2024 to mid-August 2025. The findings indicate that security instability (D2), driven by conflicts, has a significant long-term effect on the value of the Libyan dinar. Similarly, security instability (D3), caused by kidnappings and hostage situations, negatively influences the value of the local currency over the long term. The local currency is projected to continue depreciating in the official market, reaching approximately 6.9 dinars per dollar by August 2025. On the black market, it is expected to rise to around 8.50 dinars per dollar by early August 2025.

Keywords: Black market, local currency, security stability, Libyan economy, official exchange rate



ملخص

هدفت الدراسة للكشف عن تأثير الجانب الأمني على أذكاء تدهور قيمة العملة المحلية، ومن ثم التنبؤ بسعر صرفها بالسوقين الرسمي والسوداء. واعتمدت منهجية الدراسة على أسلوب التكامل المشترك لـ "Johansen" لتقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل و"VECM" لتقديرها بالمدى القصير، ولفترة يومية امتدت من يناير 2018 وحتى أغسطس 2024، كما اعتمدت الدراسة على منهجية التمهيد الآسي الثلاثي (DES, ESE, H-W -no seasonality, H-W Additive Seasonal, H-W Multiplicative Seasonal)، للتنبؤ بالفترة الممتدة من منتصف أغسطس 2024 وحتى منتصف أغسطس 2025، وتوصلت إلى أن عدم الاستقرار الأمني "D2" الناجم عن الصراعات يؤثر على قيمة الدينار الليبي بالمدى الطويل. وأن عدم الاستقرار الأمني "D3" الناجم عن الخطف والرهائن، له أثر عكسي على قيمة العملة المحلية بالمدى الطويل. وأن قيمة العملة المحلية ستستمر بالتدهور في السوق الرسمي لتبلغ في أغسطس 2025 نحو 6.9 د.ل للดอลลาร์، وبالسوق السوداء إلى نحو 8.50 د.ل للดอลลาร์ مطلع أغسطس 2025.

الكلمات المفتاحية: السوق السوداء- العملة المحلية- الاستقرار الأمني- الاقتصاد الليبي- سعر الصرف الرسمي.

مقدمة

أن تداعيات الجانب الأمني أو عدم الاستقرار بالدول على أسعار الصرف، ليست بحديثة عهد، حيث ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى، والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب تسديد أسعار الصرف، (مداني، ورواق، 2019). وبالتالي فالعلاقة بين أسعار الصرف وعدم الاستقرار الأمني علاقة معقدة ومتعددة الأوجه ولها آثار كبيرة على الاستقرار الاقتصادي المحلي والعالمي، حيث تلعب أسعار الصرف، دورًا حاسمًا في التجارة والاستثمار الدوليين، لذلك يمكن أن يكون للتقلبات في أسعار الصرف آثار بعيدة المدى على اقتصاد أي بلد، مما يؤثر على الموازن التجارية ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي الإجمالي (أوستفيلد، 1996).

ويمكن التأكيد على أن إحدى الطرق التي يمكن أن يؤثر بها عدم الاستقرار الأمني على أسعار الصرف هي من خلال عدم اليقين في السوق. ففي أوقات الاضطرابات السياسية أو الصراع، قد يتردد المستثمرون في الانخراط في أسواق الصرف الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة التقلب وعدم القدرة على التنبؤ بأسعار الصرف.



وقد يؤدي هذا إلى صعوبة تخطيط الشركات وإعداد ميزانياتها بفعالية، حيث تتقلب قيمة حيازتها من العملات الأجنبية بسرعة (Rogoff, 2011).

وبالتالي تدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي يؤدي إلى ظهور سوق سوداء للعملات، والتي تعتبر إحدى الظواهر المنتشرة في البلدان النامية. ومن المعروف أيضا أن سعر الصرف بالسوق السوداء له تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي، وتشير أسعار هذا السوق إلى تشوه في سوق الصرف الأجنبي مما يؤدي إلى انخفاض التجارة وانخفاض النمو (Kiguel, A. and Connel, 1995) وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة بين سعر صرف السوق السوداء والرسعي، يمكن أن تعزز أنشطة المضاربة في العملات والتجارة غير المشروعة، وتؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وانحراف تدفقاتها عن القنوات الرسمية، (غازي، بلهاشم، 2018 و Elbadawi, 1994 and Kiguel and O'Connel, 1995).

مما تقدم، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل عدم الاستقرار الأمني بصوره المتعددة المسلح والغير مسلح يؤثر على أسعار صرف الدينار الليبي بالسوق الرسمي؟ وهل سيستمر هيمنته خلال المديين الطويل والقصير؟

وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير الجانب الأمني على أذكاء انهيار العملة المحلية، ومن ثم الكشف عن مدى استمرار تداعياته بالمديين الطويل والقصير. وتفترض الدراسة أن عدم الاستقرار الأمني بصوره المتعددة المسلح والغير مسلح يؤثر على أسعار صرف الدينار الليبي بالسوق الرسمي. وتفترض كذلك استمرار هيمنته خلال المديين الطويل والقصير. وتكمن أهمية الدراسة في الكشف عن الاختلال الأمني ومدى تأثيره في استمرار تدهور قيمة العملة المحلية بالاقتصاد الليبي، وذلك لملاسته أهم مكون من مكونات المجتمع الليبي وهما الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، مع الكشف عن حجم هذه التداعيات مستقبلا عبر المحاكاة. وأتخذ من أدوات الاقتصاد القياسي منهج الإجابة عن تساؤل الدراسة وتحقيق هدفها، وذلك باستخدام بيانات يومية لمتغير الاستقرار الأمني، ومتغير قيمة العملة المحلية بالسوق السوداء الليبي تغطي الفترة من 1 يناير 2018 وحتى 18 أغسطس 2024.



1-الدراسات السابقة

تعد العلاقة بين عدم الاستقرار الأمني وتأثيره على سعر الصرف من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية. على الرغم من وضوح تداعيات عدم الاستقرار الأمني والسياسي على السياسات الاقتصادية بشكل عام، وسعر الصرف بشكل خاص، فإن الجزم بهذه العلاقة كمسلمة اقتصادية ليس بالأمر المضمون، حيث أظهرت العديد من الدراسات اختلافات في كيفية تأثير هذا العامل على فاعلية سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

تُظهر الدراسات أن عدم الاستقرار الأمني قد يعطل فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي. حيث أظهرت دراسة على الاقتصاد الجزائري أن تجربة الإصلاح الجزائري عبر نظام الصرف المرن، وفقاً لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، لم تؤثر على مؤشرات الاقتصاد المختلفة، بما في ذلك سعر الصرف، وذلك بسبب الظروف الأمنية التي سادت خلال الفترة 1994-1995 (بربري، 2009). وفي السياق نفسه، أظهرت دراسة على الاقتصاد العراقي للفترة 2005-2021 أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، مما يدفع الأفراد إلى استخدام العملة الأجنبية، وبالتالي يرتفع سعر الصرف مقابل العملة المحلية، ويزداد تدهور العملة مع تفاقم الوضع الأمني، والعكس صحيح (محمد، 2023؛ الساعدي والشاوي، 2012). كما أظهرت دراسة عن الاقتصاد الليبي أن تدهور الأوضاع الأمنية، مثل السطو المسلح الذي وقع في مدينة سرت عام 2013 على ودائع المصرف المركزي لعدد من العملات الأجنبية والمحلية، أدى إلى ضعف الثقة في الاقتصاد الليبي، مما أثر سلباً على قدرة مصرف ليبيا المركزي في شراء العملات الأجنبية، وأدى إلى فرض قيود على تداول العملات الأجنبية، مما أسهم في تدهور قيمة العملة المحلية وظهور السوق السوداء (زائر، 2017).

ومن جهة أخرى، تشير بعض الدراسات إلى أن عدم الاستقرار الأمني لا يشكل العامل الوحيد الذي يؤثر على سعر الصرف. فدراسة تقرير لصندوق النقد الدولي على الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، بما في ذلك دول بوركينا فاسو ومالي والنيجر، أظهرت أن انعدام الأمن ينعكس سلباً على



الاستقرار الخارجي وسعر الصرف، مما يتطلب استجابة سياسية منسقة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي (Maraoui et al., 2021; International Monetary Fund [IMF], 2020). كما أظهرت دراسة على ثمان دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 1984-2016 أن غياب الأمن يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار الخارجي وسعر الصرف.

وفي الوقت نفسه، تبرز بعض الدراسات دور الاضطرابات السياسية والحروب بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في التأثير على سعر الصرف. حيث أظهرت دراستان على الاقتصاد الجزائري (التي غطت الفترة 2007-2015، والأخرى التي غطت الفترة 1990-2017) وكذلك دراسة على الاقتصاد اللبناني للفترة 2019-2021، أن الاضطرابات الأمنية والحروب تؤثر على سعر الصرف على المدين القصير والطويل، مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية ويغير سعر الصرف، خاصة في فترات زيادة الإنفاق العسكري وتدهور كفاءة الوحدات الاستثمارية (نفادي، 2017؛ بوزيان، 2020؛ Youness, 2022). وأشار البنك الدولي إلى أن الانهيار الذي وقع في الاقتصاد اللبناني يرجع بشكل رئيسي إلى فساد وسوء إدارة النخب السياسية، مما أدى إلى فقدان الليرة

اللبنانية 90% من قيمتها خلال عامي 2020 و2021 (أزهر، 2022).

على صعيد آخر، تركز بعض الدراسات على تأثير الحروب على سعر الصرف. دراسة تحليلية على دول الشرق الأوسط باستخدام بيانات يومية للفترة من 1 يناير 2013 إلى 31 ديسمبر 2014 أظهرت أن الحروب، مثل الحرب التي ضربت فلسطين في يوليو 2014، تزيد من تقلبات أسعار العملات وتؤدي إلى عدم استقرارها. الدراسة أظهرت أيضاً أن الدينار الأردني والدرهم الإماراتي كانا من العملات الأكثر تأثراً بتقلبات سعر الصرف في تلك الفترة، (Atiany&Alawneh, 2019).

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين عدم الاستقرار الأمني وسعر الصرف، أظهرت دراسة على الاقتصاد النيجيري للفترة من يناير 1999 إلى ديسمبر 2018 أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤثر



بشكل مباشر على تدهور قيمة العملة المحلية، في حين أن تدهور الأوضاع الأمنية يساهم في تقلبات غير مسبوقة في سعر الصرف. (Inim et al., 2020) كما توافق دراسة أخرى على الاقتصاد الليبي (2011-2020) مع هذه النتائج، مؤكدة أن تدهور قيمة العملة المحلية وسعر صرفها يرجع بشكل رئيسي إلى الأوضاع الأمنية المتردية، بالإضافة إلى عوامل مثل الفساد الإداري وانخفاض إنتاج النفط (حسين، 2018).

من ناحية أخرى، تقدم بعض الدراسات تحليلاً أعمق لتأثير الإرهاب بشكل خاص على سعر الصرف. على سبيل المثال، أظهرت دراستان على الاقتصاد الباكستاني أن عمليات الاغتيال والهجمات الإرهابية تؤثر بشكل كبير على سعر الصرف، خاصة تلك المرتبطة بهجمات التفجير، مما يؤدي إلى تدهور قيمة الروبية الباكستانية. توضح الدراسات أيضاً أن الهجمات الإرهابية تؤثر على نفسية المستثمرين وتدفعهم إلى سحب استثماراتهم، مما يؤدي إلى نقص في العملة الأجنبية وبالتالي زيادة قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية. (Kumar et al., 2022; Balcilar et al., 2016) إضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة على الاقتصاد التركي أن الهجمات الإرهابية لها تأثير سلبي على سعر الصرف على المدى القصير والطويل، ولكن التأثير يكون محدوداً (Maitah et al., 2017).

كما أفادت بعض الدراسات بأن الحروب الداخلية والصراعات السياسية تلعب دوراً محورياً في التأثير على سعر الصرف. دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1974-2003 أظهرت أن الحروب والاضطرابات السياسية تؤثر على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي بشكل عام، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية وتدهور القوة الشرائية لها. كما أكدت دراسة على الاقتصاد الغامبي أن الحرب الروسية-الأوكرانية كانت لها تأثير سلبي على سعر صرف الدالاسي في غامبيا، بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد من السلع الأساسية مثل الطاقة والغذاء. (Demba, 2023)

وفي بعض الحالات، تتجاوز تداعيات عدم الاستقرار الأمني حدود الدولة لتؤثر على دول الجوار. على سبيل المثال، أظهرت دراسة حول الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط أن الإرهاب



وعدم الاستقرار السياسي في دولة ما يمكن أن ينعكس سلبيًا على الدول المجاورة، مما يؤثر على سعر الصرف وسائر المتغيرات الاقتصادية (حنفي، 2023). وفي مصر، أظهرت دراسة حول التغيرات في سياسة سعر الصرف في السنوات التي تلت الحروب في العراق وأحداث 11 سبتمبر 2001، أن هذه الأحداث كانت لها تداعيات سلبية على الجنيه المصري (العجوزة، 2019).

وفي سياق مماثل، أظهرت دراسة على الاقتصاد الهندي (2022) أن الحرب الروسية-الأوكرانية قد أثرت سلبيًا على سعر صرف الروبية الهندية بسبب تقلبات الأسواق العالمية. كما أظهرت دراسة شملت دول الجامعة العربية وإيران وتركيا أن الصراعات الأهلية أدت إلى مبالغاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي في المنطقة، مما يفرض ضرورة وضع سياسات اقتصادية تهدف إلى استقرار العملة بعد فترات الصراع. (Lemaire, 2021).

في النهاية، أظهرت بعض الدراسات أنه لا يمكن الجزم بوجود علاقة خطية بين عدم الاستقرار الأمني وسعر الصرف، حيث أظهرت دراسة على الاقتصاد الباكستاني (2000-2015) أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي يزيد من تقلبات الأوراق المالية، بينما لا يظهر سعر الصرف تأثيرًا كبيرًا عليها (Javaid&Kousar, 2018). وأظهرت دراسة على الاقتصاد النيجري (1991-2021) أن سعر الصرف له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن انعدام الأمن يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن هذين المتغيرين لا يؤثران بشكل مباشر على بعضهما البعض، بل يساهمان معًا في تفسير التغيرات الاقتصادية (Obiegbu et al., 2023).

2- المنهجية والأدوات

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير عدم الاستقرار الأمني على أسعار الصرف. وتستخدم بيانات يومية لسلاسل زمنية خاصة بمتغيرات الدراسة، والتي تمتد من مطلع يناير 2018 وحتى 18 أغسطس 2024. وتم تجميع البيانات اليومية لتقلبات سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بمتابعة يومية لسوق المشير باعتبارها أهم مركز لبيع العملات الأجنبية بالسوق السوداء، مع متابعة يومية لتجميع السعر

الرسمي للجمهور المعلنة عبر مصرف ليبيا المركزي، في حين قدمت قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المعلومات عن الإرهاب (GTD, 2020)، والذي عبره تم الحصول على أيام عدم الاستقرار الأمني للفترة من مطلع 2018 وحتى 2020، في حين غطت قاعدة بيانات حقوق الإنسان الليبية (LCW, 2024) الفترة من مطلع 2021 وحتى يوليو 2024، واتخذت من أدوات الاقتصاد القياسي منهجاً للإجابة عن تساؤل الدراسة وتحقيق هدفها، وذلك باستخدام بيانات يومية لمتغير الاستقرار الأمني، ومتغير قيمة العملة المحلية بالسوق السوداء الليبي تغطي الفترة من 1 يناير 2018 وحتى 18 أغسطس 2024.

وبالتالي تم بناء دالة الدراسة وفق التالي (Kumar et al, 2022, Youness, 2022, &Maitah et al, 2017):

$$\text{ExrO} = a_0 + a_1 D_2 + a_2 D_3 + U_t \tag{1}$$

$$\text{ExrB} = a_0 + a_1 D_2 + a_2 D_3 + U_t \tag{9}$$

حيث عبر عن المتغيرين التابعين لسعر صرف الدولار بالدينار الليبي الرسمي بـ (ExrO)، وسعر صرف الدولار بالدينار الليبي في السوق السوداء بـ (ExrB)، أما مؤشر عدم الاستقرار الأمني بليبيا عبر عنه بمتغيرين صوريين، وهما (D2)والذي يمثل الصراعات المسلحة والقتلى والجرحى والتفجيرات، أما المتغير (D3) فيمثل الخطف والابتزاز ومصادرة حرية التعبير وتقييد الحريات خارج القانون.

1.2-تقدير دوال الدراسة

1.1.2-الوصف الإحصائي لسلسلتي سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء

يوضح الجدول(1) يوضح أبرز الخصائص الإحصائية لسلسلتي قيمة العملة المحلية مقابل الدولار بالسوقين الرسمي والسوداء، والذي أظهر أن المتوسط الحسابي لكل من سعر صرف العملة بالسوقين الرسمي والسوداء موجب، وبانحراف معياري مرتفع بسعر الصرف الرسمي مقارنة بالسوق السوداء، الأمر الذي يشير إلى عشوائية القرارات التي يتخذها راسمي السياسة الاقتصادية فيما يخص قيمة العملة المحلية، وبالتالي يمكن استنتاج أن السوق السوداء أكثر استقرار من السوق الرسمي للعملات.



حيث أفصحت نتائج التحليل أن سلسلة سعر الصرف الرسمي "ExrO" أظهرت أن قراءة قيمة معامل الالتواء "Skewness" سالبة، عليه يلاحظ أن شكل التوزيع لسلسلة سعر الصرف الرسمي غير متماثلة وملتوية جهة اليسار، مما يشير إلى أن سلسلة سعر صرف الدولار الرسمي تتأثر بالصدمات السالبة أكثر من تأثرها بالصدمات الموجبة. وفي ذات الاتجاه أظهرت نتائج إحصائية التفرطح "Kurtosis" الخاصة بسعر صرف الدولار الرسمي أنها مرتفعة، فمعامل تفرطحه بلغ نحو 3.6، وبالتالي تفصح إحصائية التفرطح على وجود قيم شاذة بسلسلة الدراسة، وهذا بدوره يشير لتذبذب قيمة سعر الصرف الرسمي للدولار.

أما سلسلة سعر الصرف بالسوق السوداء "ExrB" أظهرت أن قراءة قيمة معامل الالتواء "Skewness" موجبة، عليه يلاحظ أن شكل التوزيع لسلسلة سعر الصرف بالسوق السوداء غير متماثلة وملتوية جهة اليمين، مما يشير إلى أن سلسلة سعر صرف الدولار بالسوق السوداء تتأثر بالصدمات الموجبة أكثر من تأثرها بالصدمات السالبة. وفي ذات الاتجاه أظهرت نتائج إحصائية التفرطح "Kurtosis" الخاصة بصرف الدولار بالسوق السوداء أنها مرتفعة، فمعامل تفرطحها بلغ نحو 3.2، وبالتالي تفصح إحصائية التفرطح على وجود قيم شاذة بسلسلة الدراسة، وهذا بدوره يشير لتذبذب قيمة سعر الصرف بالسوق الرسمي.

بتتبع سلسلتي سعر الصرف الرسمي للدولار والسوق السوداء، يلاحظ أن السعر الرسمي تعرض لصدمات عنيفة خلال الفترة اليومية من 2018 وحتى 2024، وهذا يرجع إلى صدمات القرارات المتسارعة في تخفيض قيمة العملة المحلية المتخذة من قبل راسمي السياسات الاقتصادية بليبيا، عبر فرض ضريبة على الدولار، ففي 2018 بنسبة 285% وهي تعد تعويم للعملة المحلية، وبعدها بنحو سنتين قام بتخفيض كبير للعملة لأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمن، وخفضت بنسبة 327%، مما انعكس في عدم الثقة في العملة المحلية.

أما السوق السوداء فكان أكثر استقرار من السوق الرسمي، وذلك بسبب المرونة المرتفعة التي يتمتع بها هذا السوق، كما أن ازدهار هذا السوق يشير إلى ضعف راسمي السياسات الاقتصادية بالبلد في إدارة اقتصاد البلد، والأمر الآخر اللافت للنظر هو انخفاض سعر الصرف خلال الصراع المحلي



بالعاصمة طرابلس حيث انخفض إلى نحو 4 د.ل. للدولار، وعند انتهاء الصراع في منتصف 2020 بدأ سعر الصرف بالسوق السوداء يرتفع وبشكل دراماتيكي، الأمر الذي يشير إلى أن تدهور قيمة العملة كان بسبب السياسات الاقتصادية التي ينتهجها صانع القرار الليبي.

2.1.2- استقرار دالتي الدراسة

لاتباع الأسلوب الصحيح لتقدير العلاقة بين متغيرات دوال الدراسة، يجب أن يختبر أثر الزمن على سلاسل متغيرات الدراسة،

وبالتالي تم اختبار استقرارها عبر الزمن، وتم الحصول على النتائج الظاهرة بالجدول (2). حيث أظهر اختباري "ADF" و "PP" لسلسلة سعر الصرف الرسمي للدينار غير مستقرة في المستوى لكلا الاختبارين عند المستوي، وما أن حولت للفرق الأول استقرت الدالة عند كل من الثابت والثابت باتجاه. أما عن سلسلة سعر الصرف بالسوق السوداء فاستقرت بالمستوى عند كلا الاختبارين.

3.1.2- تقدير دالة سعر الصرف الرسمي "ExrO"

أظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك "Johansen" المبينة بالجدول (3)، وجود ثلاث علاقات توازنية بالمدى الطويل على الأقل وفق اختبار "Trace"، لتظهر نتائج اختبار "Max-Eigen" متوافقة مع اختبار "Trace" ويبين هو الآخر وجود ثلاث علاقات توازنية على الأقل بالمدى الطويل. وبناء على ما أظهرته نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ "Johansen"، تم التأكد من وجود علاقات توازنية بالمدى الطويل لدالة سعر صرف د.ل. بالسوق الرسمي.

$$EXRO = 7.554206D2 - 171.7109D3$$

(93)

من المعادلة تبين أن عدم الاستقرار الأمني "D2" الناجم عن الصراعات والعنف له تأثير طردي بالمدى الطويل على تدهور سعر صرف الدينار الليبي، بحيث ترتفع قيمة الدولار أمام العملة المحلية، بينما عدم الاستقرار الأمني "D3" الناجم عن الخطف والرهائن له أثر عكسي على قيمة العملة المحلية

بالمدى الطويل، أي عدم الاستقرار الناجم عن الصراعات هو من يؤثرعلى قيمة الدينار الليبي بالمدى الطويل.

ليعتمد التحليل السابق، يجب التأكد من القدرة التصحيحية للاختلالات الناجمة عن الزمن على سلاسل متغيرات الدراسة، وبالتالي تم تقدير دالة الدراسة التالية والخاصة بالمدى القصير.

$$\begin{aligned}
 d(exro) = & C1 (\sum exro-1 + a0 \sum D1-1 - a1 \sum D2-1 - a3 \sum D3-1 - a3) + C2 \sum dexro-1 + C3 \\
 & d(\sum exro-2) + C4 d(\sum D1 -1)) + C5 d(\sum D1-2) + C6 d(\sum D2-1)) + C7 d(\sum D-2) + C8 d(\sum D3-1) + \\
 & C9 d(\sum D3-2) + C10
 \end{aligned}
 \tag{4}$$

$$\begin{aligned}
 d(exro) = & 0.00000842^{***} (exro-1 + 99.7336117245 D1-1 - 91.1317922186 D2-1) - \\
 & 5.30231771222 D3-1 - 14.5019260989) -0.004560d(exro-1) + 0.003946 d(exro-2) - \\
 & 0.007328d(D1-1) -0.002010d(D1-2)) + 0.008552* (D2-1) + 0.003162 d(D2-2) - 0.000545 \\
 & d(D3-1) - 0.002824 d(D3-2) + 0.000384
 \end{aligned}
 \tag{5}$$

بعد التأكد من خلو دالة سعر الصرف الرسمي بالمدى من " Seralcorrelation, Heteroskedasticity, StabilityFunctionetc"، يلاحظ أن عدم الاستقرار الأمني لا تظهر أي تداعيات أو آثار له على سعر الصرف الرسمي بالمدى القصير.

كما أظهرت نتائج تقدير دالة سعر الصرف الرسمي بمنهجية "VECM" أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT-1"يكشف، عن سرعة عودة متغير سعر الصرف الرسمي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح اختلال التوازن بنحو0.0008% في كل فترة زمنية من الفترة "t-1"، والتي تعد معامل تعديل مرتفعة جداً، أي عندما ينحرف مؤشر متغير معدل سعر الصرف الرسمي خلال فترة قصيرة الأجل "t-1" عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعدل بنحو0.0008% من هذا الاختلال في الفترة "t" إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي بعد نحو



0.000007 اي ما يعادل 2.9 ساعة. كما أظهرت نتائج التقدير بالمدى القصير بأنه لا توجد أي علاقة بين عدم الاستقرار الامني وسعر الصرف الرسمي.

أما ما يخص تقدير العلاقة لدالة أسعار الصرف بالسوق السوداء، فإنه لم يتمكن من تقدير العلاقة بسبب مشاكل التقدير التي تعاني منها سلسلة الدراسة.

4.1.2- تقدير التنبؤ لسلسلتي سعر الصرف بالسوق الرسمي "ExrO" والسوداء "ExrB"

لاختيار أي من المنهجيات الظاهرة في الجدول (4) يمكن الاعتماد عليها في محاكاة سلسلتي "ExrO" و "ExrB"، فإنه يجب إجراء محاكاة داخلية لمتغيري الدراسة من أجل ترشيح أيهما يقدم أفضل محاكاة مستقبلية للاثني عشر شهر القادمة.

والشروط الواجب توفرها لترشيح المنهجية المناسبة هو أسلوب التقليل، والمنهجية التي تحوز على أدنى قراءات لمعايري قيمة لبواقي مربعات الخطأ (SSR)، ومربع جذور مربعات الخطأ (RMSE) هو من سيقدم أفضل تنبؤ مستقبلي، ومن الجدول (4) يلاحظ فيما يخص سلسلة "ExrO" أن منهجية الآسي التجميعي الموسمي (H-W Additive Seasonal) حققت شرطي التقليل، فسجلت قراءة 21.30922 لبواقي مربعات الخطأ (SSR)، وقراءة 0.101806 لمربع جذور مربعات الخطأ (RMSE). أما سلسلة "ExrB" فإن منهجية الآسي المضاعف الموسمي (H-W Multiplicative Seasonal) حققت شرطي التقليل، فسجلت قراءة 0.021533 لبواقي مربعات الخطأ (SSR)، وقراءة 0.014253 لمربع جذور مربعات الخطأ (RMSE)، وبالتالي هاتين المنهجيتين حققنا أفضل تنبؤ داخلي بين كافة المنهجيات التي تماخبرها.

أما شرط التعظيم فقد أظهرت النتائج الظاهرة بالجدول (4) أن منهجية الآسي التجميعي الموسمي (H-W Additive Seasonal) التي حازت على أفضل شرطي تقليل، قد حققت أيضا أعلى قراءة "Correlation" مسجلة بقيمة 0.98، وبالمقابل فإن منهجية الآسي المضاعف الموسمي (H-W Multiplicative Seasonal) الخاصة بسلسلة "ExrB" قد سجلت قيمة عالية لقراءة "Correlation" تجاوزت 0.90. مما يعني أن هاتين المنهجيتين تعد أفضل المنهجيات لإجراء التنبؤ الخارجي.



وبإجراء الاختبارات الخاصة بمنهجيتي التنبؤ آنفة الذكر لكل من سلسلتي الدراسة الخاصة بأسعار الصرف بالسوقين الرسمي والسوداء تم الحصول على النتائج الظاهرة بالجدول (5).

حيث يلاحظ أن قيم (β, γ) بقيتا على حالهما، وكذلك (α) بقت على حالها عند الحد الأعلى لها بالنسبة لسلسلتي (ExrO) و (ExrB) باستثناء معامل (α) الخاص بسلسلة (ExrB) تحسنت بشكل ملحوظ، مسجلة قيمة 0.9300 بالتنبؤ الخارجي وفق منهجية (H-W Multiplicative Seasonal) بدل قيمة 0.8200 التي كانت عليها بالتنبؤ الداخلي.

كشفت نتائج التنبؤ بتقلبات أسعار صرف العملة المحلية بالسوقين الرسمي والسوداء الظاهرة بالجدول (6) والشكل (3) أن قيمة العملة المحلية ستستمر بالتدهور أمام الدولار خلال الفترة من سبتمبر 2024 وحتى منتصف سبتمبر 2025، فالسعر الرسمي للدولار متوقع أنه سيرتفع بشكل تدريجي من 6.2 د.ل. للدولار خلال سبتمبر 2024 إلى 6.9 د.ل. للدولار، أما بالسوق السوداء فيتوقع في ذات الفترة سيرتفع من 7.18 للدولار إلى نحو 8.50 للدولار. ويلاحظ أن السعر الرسمي والغير رسمي للدولار ستنتهج نمط مطاردة الانحدار المستمر في قيمة العملة المحلية، وذلك بسبب القيود التي وضعها صانع القرار النقدي على تداول العملات الأجنبية منذ 2014، وحال الاستمرار في ذات السياسة النقدية المتبعة حالياً سيتوقع وفق نتائج منهجيات التنبؤ أن العملة المحلية سيستمر ويزداد في التدهور. وهذا بسبب عدم الاستقرار الأمني.

وهذا ما أكدته عدد من الدراسات السابقة، حيث أفصحت عن أن الاضطرابات والصرعات وعدم الاستقرار السياسي وما ينجم عنهما من انفلات أمني تؤثر على سعر الصرف في المديين القصير والطويل، وأنها تؤثر على الطلب على الصرف الأجنبي، وبالتالي تدهور مستمر بسعر الصرف، حيث سيزيد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية، (بربري، 2009، ومحمد، 2023، والساعدي والشاوي، 2012، وزائر، 2017، وعبدالرزاق، 2017، نفاذي، 2017، أزهر، وزيان، 2020، قدور، 2022، و (Youness, 2022Atiany, & Alawneh, 2019).

وهنا وجب الإحاطة بأنه الهدف من التنبؤ بشكل عام هو منح صانع القرار الاقتصادي الليبي فكرة عن التوجه العام لأداة سعر الصرف بالسوقين الرسمي والسوداء، ليس بالضرورة أن تكون الأرقام المتنبئ بها



متناهية الدقة، ولكن النتائج المتحصل عليها هنا تبين الاتجاه العام لم ستؤول له عملة البلد من تدهور. وبالتالي يقدم التنبؤ إنذار مبكر عن التدهور المستمر لعملة البلد حال استمراره وإصراره على اتخاذ وانتهاج ذات السياسة الاقتصادية، والتداعيات السلبية التي ستنتج عنها وعلى باقي مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد.

3-النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن بيانها على النحو التالي

أ-النتائج

- تشير نتائج الاختبارات "Std. Dev. & Mean" إلى عشوائية القرارات التي يتخذها راسمي السياسة الاقتصادية فيما يخص قيمة العملة المحلية.
- أظهرت "Skewness" أن سلسلة سعر الصرف الرسمي "ExrO" تتأثر بالصدمات السالبة أكثر من تأثرها بالصدمات الموجبة. وأن سلسلة سعر الصرف بالسوق السوداء "ExrB" تتأثر بالصدمات الموجبة أكثر من تأثرها بالصدمات السالبة.
- بينت اختباري "ADF" و "PP" لسلسلة سعر الصرف الرسمي للدينار غير مستقرة إلا بالفرق الأول. أما سلسلة سعر الصرف بالسوق السوداء مستقرة بالمستوى وبالتالي حركة الزمن لا يؤثر عليها.
- أفصحت نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ "Johansen"، عن وجود علاقات توازنية بالمدى الطويل لدالة سعر صرف د.ل بالسوق الرسمي.
- إن عدم الاستقرار الأمني "D2" الناجم عن الصراعات والعنف له تأثير طردي بالمدى الطويل على تدهور سعر صرف الدينار الليبي. أي هو من يؤثر على قيمة الدينار الليبي بالمدى الطويل.



- إن عدم الاستقرار الأمني "D3" الناجم عن الخطف والرهائن له أثر عكسي على قيمة العملة المحلية بالمدى الطويل.

- كشفت نتائج التحليل أن قيمة العملة المحلية بالسوق الرسمي ستستمر بالتدهور أمام الدولار، ومتوقع أنه سيرتفع بشكل تدريجي من 6.2 د. ل للدولار خلال سبتمبر 2024 إلى 6.9 د. ل للدولار مطلع أغسطس 2025.

- كما توقع أن قيمة العملة المحلية بالسوق السوداء ستستمر بالتدهور أمام الدولار، ومتوقع أنه سيرتفع بشكل تدريجي من 7.2 د. ل للدولار خلال سبتمبر 2024 إلى 8.50 د. ل للدولار مطلع أغسطس 2025.

ب-التوصيات

- على صانع القرار أن يعيد دراسة سياسته الاقتصادية، لأن بوادر سيطرة للسوق السوداء ظهرت شيئاً فشيئاً، بفعل انحراف أسعار الصرف عن السعر الرسمي، وذلك بسبب التسهيلات التفضيلية التي منحها ويمنحها الجهاز المصرفي للقطاع الخاص.

- على متخذ القرار الاقتصادي أن ينتبه إلى أنه بسبب سياساته الخاصة بالاعتمادات والقيود الغير مدروسة التي وضعها على تداول العملة الصعبة، أدى إلى تكريس هروب حجم غير معلوم من الأموال بالعملة الأجنبية من الجهاز المصرفي، واعيد بيعها بالسوق السوداء. وبالتالي يوصي وبشكل عاجل بإيقاف هذه السياسة مع تضمينها سياسة محكمة لإعادة امتصاص هذه الكتلة النقدية وارجاعها للجهاز المصرفي.

- يجب منع التحركات الكبيرة في سعر الصرف حتى لا تحدث آثار كبيرة على التجارة الخارجية وعلى التضخم المحلي بليبيا.

- كما يوصى بأنه ببلد مثل ليبيا تعاني من عدم استقرار أمني وسياسي وتشريعي أن يسير بأدوات اقتصاد الأزمة والابتعاد أن اتباع سياسات اقتصادية وكأن البلد في وضع مستقر. وبالتالي على صانع القرار أن

يتخذ زمام المبادرة في تسيير الاقتصاد وعدم تركه للقطاع الخاص، الذي أثبت تداعياته الخطيرة خلال العقد ونيف الأخير على الاقتصاد الليبي.

- على صانع القرار الاقتصادي أن يأخذ بجدية نتائج هذه الدراسة التي بنيت على بيانات يومية بلغت 2422 يوم وقدمت رؤية تنبؤية لـ 365 يوم، لأن هذه البيانات حقيقية وأخذت من واقع الاقتصاد الليبي ولا تعاني من اي تلاعب أو عدم اليقين كباقي البيانات التي تقدمها العديد من الدول النامية.

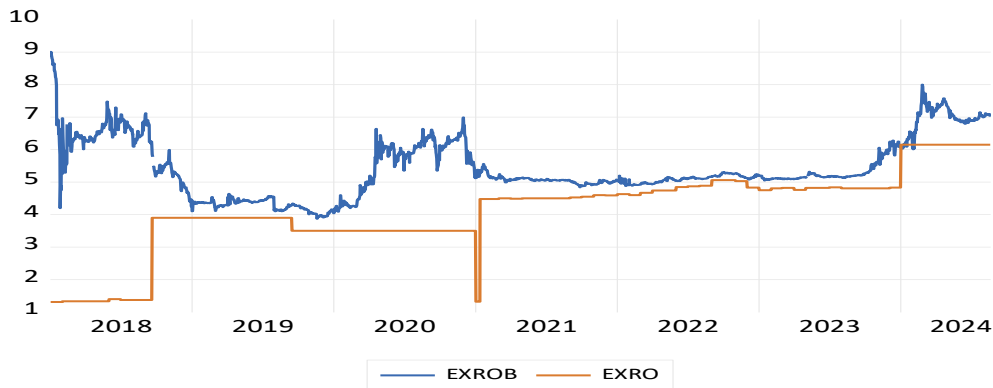
ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول (1): يوضح الخصائص الإحصائية لسلسلي قيمة الدولار بالسوقين الرسمي والسوداء

	ExrB	ExrO
Mean	5.425217	4.117226
Std. Dev.	0.895192	1.231338
Skewness	0.747502	-0.811746
Kurtosis	3.215481	3.646139



شكل (1): يوضح متغيري سعر الصرف الرسمي "ExrO"، وسعر صرف الدولار بالسوق السوداء "ExrB"، لسلسلة
يومية خلال 1 يناير 2018 إلى 18 أغسطس 2024



جدول (2) يوضح اختبارات جذور الوحدة لسلسلي "Exro" و "ExrB" بطريقي "ADF" و "PP"

AugmentedDickey-Fuller Test statistic				
Variables	Constant	Con. With Trend	Constant	Con. With Trend
	Level		Fristdeferent	
ExrO	-2.271263	-3.999678***	-49.19372***	-49.18513***
ExrB	-3.515018***	-3.935657**	-	-
Phillips-Perron test statistic				
ExrO	-2.273072	-4.068334	-49.19372***	-49.18513***
ExrB	-3.517502***	-3.846446***	-	-



جدول (3) يوضح اختبار التكامل المشترك لسلسلة "ExrO"

UnrestrictedCointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.312778	1521.662	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.222406	613.9250	15.49471	0.0000
At most 2 *	0.002135	5.171116	3.841465	0.0230
Trace test indicates 3 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
UnrestrictedCointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.312778	907.7370	21.13162	0.0000
At most 1 *	0.222406	608.7538	14.26460	0.0000
At most 2 *	0.002135	5.171116	3.841465	0.0230
Max-eigenvalue test indicates 3 cointegratingeqn(s) at the 0.05 leve				

جدول (4): يوضح التنبؤ بطرق التمهيد الأمي لسلسلة سعر الصرف الرسمي والسوداء

Methods		α	β	γ	SSR1	RMSE3	Correlation3
Single Exponentialsmoothering	ExrO	0.9990	-	-	24.59738	0.109379	0.95
	ExrB	0.8420	-	-	0.023783	0.014979	-0.17
Double exponentialsmoothering	ExrO	0.5060	-	-	25.88856	0.112213	0.95
	ExrB	0.3540	-	-	0.031321	0.017190	-0.91
H-W No Seasonal	ExrO	1.0000	0.0000	-	21.41761	0.102064	0.97
	ExrB	0.8600	0.0000	-	0.023295	0.014824	-0.90



H-W Additive Seasonal	ExrO	1.0000	0.0000	0.0000	21.30922	0.101806	0.98
	ExrB	0.8200	0.0000	0.0000	0.021577	0.014267	-0.90
H-W Multiplicative Seasonal	ExrO	1.0000	0.0000	0.0000	21.57964	0.102450	0.97
	ExrB	0.8200	0.0000	0.0000	0.021533	0.014253	-0.90

Notes:Sum of Squared Residuals1, RootMeanSquared Error2. Correlationbetween OP & all serials of the method (SES, DES, H-W Additive Seasonal, & H-W Multiplicative Seasonal)3.

جدول (5): يوضح اختبار التنبؤ بأسلوب (H-W Additive Seasonal)و(H-W Multiplicative Seasonal)

Methods		α	β	γ	SSR	RMSE	Correlation
H-W Additive Seasonal	ExrO	1.0000	0.0000	0.0000	23.06091	0.097578	0.996
H-W Multiplicative Seasonal	ExrB	0.9300	0.0000	0.0000	2.606186	0.074307	0.996

شكل (3) يوضح التنبؤ بتقلبات أسعار صرف العملة المحلية

ا. بالسوق الرسمي "ExrO" ب. بالسوق السوداء "ExrB"



جدول (6): يوضح التنبؤ بسلسلة EexO وExrB للفترة مطلع سبتمبر 2024 وحتى مطلع أغسطس 2025

EerB	EerO	الفترة	EerB	EerO	الفترة
7.897	6.549	2025/3/1	7.185	6.185	2024/9/1
8.012	6.609	2025/4/1	7.273	6.240	2024/10/1
8.108	6.670	2025/5/1	7.416	6.307	2024/11/1
8.259	6.730	2025/6/1	7.523	6.361	2024/12/1
8.354	6.790	2025/7/1	7.629	6.428	2025/1/1
8.497	6.852	2025/8/1	7.779	6.488	2025/2/1

لائحة المراجع

المراجع العربية

1. بشينة، والجندي، فرج، واحمودة، محمد، وعمر أبوفردة. (2018). دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 11، 99-131.

2. حسين، سند محمد. (2018). أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1980-2017. رسالة ماجستير، جامعة دمياط، 01-130.

3. زائر، رمزي. (2017). قصة الدينار الليبي من القمة إلى القاع. <https://www.afrigatenews.net/article>.

4. بوابة افريقيا الإخبارية. [الدخول 23 أغسطس 2024]

5. بن عبد الرزاق، حنان، (2017). تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة. 01-292.



6. محمد، شهد، (2023). تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على أداء مؤشر معدل الدورات في سوق العراق للأوراق المالي-دراسة تطبيقية في السوق العراقي للأوراق المالية 2005-2021. مجلة العلوم الاقتصادية، (08)68، 275-294.
7. الساعدي، علاء عبد الحسين، والشاوي، الهام جعفر. (2012). أثر تقلبات أسعار الصرف. مجلة العلوم الاقتصادية، (30)03، 1-153.
8. بربرين محمد أمين. (2009). مبررات ودوافع التوجيه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 07. 25-44.
9. حنفي، عبد الرؤوف. (2023). الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 40. 123-213.
10. نفاذي، خولة. (2017). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك الجارية-دراسة قياسية لبنك الخليج الجزائري ACB للفترة 2007-2015. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، 01-132.
11. عبد القادر، مراد. (2003). دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح. 01-152.
12. أزهر، على عمار. (2022). أثر أزمة سعر الصرف وانعكاسه على لبنان. مجلة التنوع الاقتصادي. (01)03. 21-31.
13. بوزيان، مختارية. (2020). تقييم دور البنك المركزي الجزائري في توجيه وتحديد سعر الصرف-دراسة قياسية على سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2017. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (03)13، 441-462.
14. قدور، حنان. (2022). اتجاهات البنوك المركزية في إدارة مخاطر الصرف الأجنبي. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3، 01-312.

15. مداني، يونس، ورواق، لخضر. (2019). أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر 2000-2015. رسالة ماستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 01-89.

16. بهاشم، مريم، وغازي، نورية. (2018). أثر علاوة سوق الصرف الموازي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات): دراسة قياسية لحالة الجزائر 2014-1977. مجلة الباحث الاقتصادي، 06(10). 295-320.

17. أوبستفيلد، م. وروغوف، ك. (1996). أسس الاقتصاد الكلي الدولي. مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

18. بيانات جول عدم الاستقرار الأمني بليبيا للفترة نوفمبر 2019-يوليو 2024.

<https://lcw.ngo/category/reports/>

19. منظمة رصد الجرائم في ليبيا. [الدخول 06 أغسطس 2024]

المراجع الأجنبية

20. Atiany, Tareq, & Alawneh, Jameel. (2019). **Influence of War on Currency Exchange using Jennrich's Statistics**. *International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE)*. 08(04). 10939- 10942.

21. Balcilar, M., Gupta, R., & Pierdzioch, C. (2016). **Does uncertainty move the gold price? New evidence from a nonparametric causality-in-quantiles test**. *Resources Policy*, 49, 74-80.

22. Demba, Lamin. (2023). **A thesis submitted to the Brac Business School in partial fulfillment of the requirements**. Masters of Business Unpublished, Brac University, 01- 48.

23. Elbadawi, I. (1994). **The Expatriate Workers' Remittances, Parallel Foreign Exchange Market and Macroeconomic Performance in Sudan**. *Journal of African Economies*, 03(03), 481-512.



24. FATUKASI, Bayo, Babatunde Gabriel KOLAWOLE, AbidemiOlufemiOlusegun FALADE, IgbamiyemiOmosebi AYEOMONI. (2020). **DETERMINANTS OF EXTERNAL DEBT IN NIGERIA: INSECURITY AS THE PREVALENT ISSUE.** *International Journal of Management Studies and Social Science Research*. 02. 01- 08.
25. International Monetary Fund (IMF). (2020). **West African Economic and Monetary Union.** Unpolished Report. 14-34.
26. Javaid, Muhammad & Shahzad, Kousar. (2018). **Impact of Terrorism, Political System and Exchange Rate Fluctuations on Stock Market Volatility.** *Iranian Journal of Management Studies (IJMS)*, 119(03), 519- 546.
27. Kiguel, A. and Connel, S. (1995). **Parallel Exchange rates in Developing Countries.** *The World Bank Research Observer*, 10(1), 21-52.
28. Lemaire, Thibault. (2021). **Civil Conflicts and Exchange Rate Misalignment: Evidence from MENA and Arab League.** *Annual Conference, Economic Research Form*. 01- 30.
29. Maitah, Mansoor; Mustofa, Jehar; Ugur, Gok. (2017). **The impact of terrorist attacks on foreign exchange rate: Case study of Turkish lira versus pound sterling,** *Economies*, MDPI, Basel, 5(1), 1-8,
30. Najia Maraoui, Thouraya Hadj Amor, Islem Khelifa, and Christophe Rault. (2021). **How do economic, political, and institutional factors influence the choice of exchange rate regimes? New evidence from selected MENA countries.** *Working Papers Series*. Working Paper No. 1498. 01- 24.
31. Okey-Obiegbo, Loveth Ebere & Offor, T. Nkechi. (2023). **Macroeconomic Variables, Insecurity and Economic Growth in Nigeria.** *International Journal of Innovative Finance and Economics Research*. 119(04). 01-14.
32. Rogoff, K. (2011). **Exchange Rates and Terrorism.** *Journal of Money, Credit and Banking*, 43(6), 975-1000.
14. Search The Database (STD) for Libya, During August 2018 – December 2020.



34. Tiwari, Rajesh, Singh, Praveen, Kargeti, Himanshu, & Chand, Khem. (2022). **IMPACT OF RUSSIA UKRAINE WAR ON EXCHANGE RATE IN INDIA.** *Ymer Digital*. 21(10). 356- 362.

35. Victor Inim, Udo Emmanuel Samuel, Abner Ishaku Prince. (2020). **Other Determinants of Inflation in Nigeria.** *European Journal of Sustainable Development*. 99(02). 338- 348.

36. Youness, Mohamad. (2022). **The Impacts of the Political Uncertainty on the Currency Exchange Rate.** *Technium Social Sciences Journal*. 28. 414- 424.
[Accused, 28 July 2024]

37. Ashok Kumar, Mehtab Begum Siddiqui, Najia Shaikh, & Bakhtawar Khuwaja. (2022). **Impact of Terrorism on Rupee-Dollar Exchange Rate and Stock Return: Evidence from Pakistan.** *International Research Journal of Management and Social Sciences*, 03(02). Pp. 163- 175.

<https://www.start.umd.edu/gtd/search/Results.aspx?expanded=no&search=libya&ob=GTDID&od=desc&page=3&count=100#results-table>